

صندوق البدر للمرابحة بالدولار الأمريكي
(تديره شركة السعودي الفرنسي كابيتال)
القوائم المالية
وتقرير المراجع المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

صفحة	الفهرس
3 - 1	تقرير المراجع المستقل
4	قائمة المركز المالي
5	قائمة الدخل الشامل
6	قائمة التغيرات في حقوق الملكية العائدة إلى حاملي الوحدات
7	قائمة التدفقات النقدية
22 - 8	إيضاحات حول القوائم المالية

تقرير المراجع المستقل
إلى السادة/ حاملي الوحدات ومدير صندوق البدر للمرابحة بالدولار الأمريكي المحترمين

تقرير حول مراجعة القوائم المالية

رأينا

في رأينا، أن القوائم المالية تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي لصندوق البدر للمرابحة - بالدولار الأمريكي ("الصندوق") كما في 31 ديسمبر 2023، وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

ما قمنا بمراجعته

تتألف القوائم المالية للصندوق مما يلي:

- قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2023.
- قائمة الدخل الشامل للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية العائدة إلى حاملي الوحدات للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- إيضاحات حول القوائم المالية، التي تتضمن المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية والمعلومات التفسيرية الأخرى.

أساس الرأي

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب هذه المعايير تم توضيحها في تقريرنا بالتفاصيل ضمن قسم مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية.

نعتمد أن أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها كافية ومناسبة كأساس لإبداء رأينا.

الاستقلال

إننا مستقلون عن الصندوق ومدير الصندوق وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية ("الميثاق") المتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، كما التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذا الميثاق.

معلومات أخرى

إن مدير الصندوق مسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للصندوق لكنها لا تتضمن القوائم المالية وتقريرنا، حولها التي من المتوقع توفيرها لنا بعد تاريخ هذا التقرير.

إن رأينا حول القوائم المالية لا يغطي المعلومات الأخرى ولن نبدي أي نوع من أنواع التأكيد حولها.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، تقتصر مسؤوليتنا على قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند قراءتها نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتوافق بصورة جوهرية مع القوائم المالية أو مع المعلومات التي تم الحصول عليها خلال عملية المراجعة، أو خلافاً لذلك تتضمن تحريفات جوهرية.

فيما لو استنتجنا، عند قراءة التقرير السنوي للصندوق أنه يحتوي على تحريفات جوهرية، فيجب علينا إبلاغ المكلفين بالحوكمة بهذا الأمر.

تقرير المراجع المستقل (تتمة)
إلى السادة/ حاملي الوحدات ومدير صندوق البدر للمرابحة بالدولار الأمريكي المحترمين

مسؤوليات مدير الصندوق ومجلس إدارة الصندوق عن القوائم المالية

إن مدير الصندوق مسؤول عن الإعداد والعرض العادل للقوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، والأحكام المطبقة للأنشطة صناديق الاستثمار الصادرة عن هيئة السوق المالية وشروط وأحكام الصندوق، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مدير الصندوق ضرورياً ليتمكن من إعداد قوائم مالية خالية من التحريفات الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن مدير الصندوق مسؤول عن تقييم قدرة الصندوق على الاستمرار في أعماله والإفصاح - عند الضرورة - عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم ينو مدير الصندوق تصفية الصندوق أو وقف عملياته أو عدم وجود بديل حقيقي بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة، أي مجلس إدارة الصندوق، مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للصندوق.

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من التحريفات الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. يُعد التأكيد المعقول مستوى عالياً من التأكيد، ولكنه لا يضمن أن عملية المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عند وجوده. يمكن أن تنتج التحريفات من غش أو خطأ، وتُعد جوهريّة، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

وفي إطار عملية المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، نمارس الاجتهاد المهني ونحافظ على الشك المهني خلال عملية المراجعة. كما نقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود تحريفات جوهريّة في القوائم المالية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة هذه المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة كأساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف أي تحريفات جوهريّة ناتجة عن الغش يعد أكبر من المخاطر الناتجة عن الخطأ حيث قد ينطوي الغش على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية المتعلقة بعملية المراجعة لغرض تصميم إجراءات مراجعة ملائمة للظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية أنظمة الرقابة الداخلية لمدير الصندوق.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مدير الصندوق.
- استنتاج مدى ملاءمة استخدام مدير الصندوق لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، تحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تشير إلى وجود شك كبير حول قدرة الصندوق على الاستمرار في أعماله. وإذا توصلنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، يجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في القوائم المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار الصندوق في أعماله.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وتحديد ما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.



تقرير المراجع المستقل (تتمة)
إلى السادة/ حاملي الوحدات ومدير صندوق البدر للمرابحة بالدولار الأمريكي المحترمين

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية (تتمة)

نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة - من بين أمور أخرى - بالنطاق والتوقيت المخطط لعملية المراجعة ونتائج المراجعة الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلي التي نكتشفها خلال مراجعتنا.

برايس وترهاوس كوبرز



بدر ابراهيم بن محارب
ترخيص رقم 471

21 رمضان 1445 هـ
(31 مارس 2024)

صندوق البدر للمرابحة بالدولار الأمريكي
(تديره شركة السعودي الفرنسي كابيتال)
قائمة المركز المالي

كما في 31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	كما في 31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي	إيضاح	
			الموجودات
706,555	965,060	7	نقد وما يماثله
-	7,375,050	8 ، 1	استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
20,500,742	36,370,467	8 ، 2	استثمارات مقاسة بالتكلفة المطفأة
175,659	175,659		موجودات أخرى
21,382,956	44,886,236		مجموع الموجودات
			المطلوبات
23,475	-		ذمم دائنة مقابل وحدات مستردة
4,788	9,469	10	أتعاب إدارة مستحقة الدفع
9,155	9,941		مستحقات ومطلوبات أخرى
37,418	19,410		مجموع المطلوبات
21,345,538	44,866,826		حقوق الملكية العائدة إلى حاملي الوحدات
12,682,747	25,456,118		وحدات مصدرة
1.6830	1.7625		حقوق الملكية للوحدة الواحدة بالدولار الأمريكي
تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (17) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.			

صندوق البدر للمرابحة بالدولار الأمريكي
(تديره شركة السعودي الفرنسي كابيتال)
قائمة الدخل الشامل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي	إيضاح	
608,190	1,253,042	9	دخل إيرادات عمولة خاصة
80,824	94,138		صافي الربح من استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة
11,858	2,533		من خلال الربح أو الخسارة
700,872	1,349,713		إيرادات أخرى
(94,285)	(76,372)	10	<u>المصاريف</u>
(61,031)	(29,601)	11	أتعاب إدارة
(155,316)	(105,973)		مصاريف أخرى
545,556	1,243,740		صافي الدخل للسنة
-	-		الدخل الشامل الآخر
545,556	1,243,740		مجموع الدخل الشامل للسنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (17) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

صندوق البدر للمرابحة بالدولار الأمريكي
(تديره شركة السعودي الفرنسي كابيتال)
قائمة التغيرات في حقوق الملكية العائدة إلى حاملي الوحدات

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي	
33,967,712	21,345,538	حقوق الملكية العائدة إلى حاملي الوحدات في بداية السنة
545,556	1,243,740	التغيرات من العمليات مجموع الدخل الشامل للسنة
13,465,063 (26,632,793)	30,092,289 (7,814,741)	التغيرات من معاملات الوحدات قيمة الوحدات المصدرة قيمة الوحدات المستردة
(13,167,730)	22,277,548	صافي التغير من معاملات الوحدات
21,345,538	44,866,826	حقوق الملكية العائدة إلى حاملي الوحدات في نهاية السنة

معاملات الوحدات

تتلخص معاملات الوحدات خلال السنوات فيما يلي:

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 الوحدات	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 الوحدات	
20,531,533	12,682,747	الوحدات في بداية السنة
8,104,446 (15,953,232)	17,287,609 (4,514,238)	وحدات مصدرة وحدات مستردة
(7,848,786)	12,773,371	صافي التغير في الوحدات
12,682,747	25,456,118	الوحدات في نهاية السنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (17) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

صندوق البدر للمرابحة بالدولار الأمريكي
(تديره شركة السعودي الفرنسي كابيتال)
قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي	
545,556	1,243,740	<u>التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية</u> صافي الدخل للسنة
		تعديل لتسوية صافي الدخل مقابل صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة التشغيلية
-	(94,138)	ربح غير محقق من استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
545,556	1,149,602	
		<u>التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:</u>
6,141,504	(7,280,912)	استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
7,274,222	(15,869,725)	استثمارات مقاسة بالتكلفة المطفأة
(175,598)	-	موجودات أخرى
(3,811)	4,681	أتعاب إدارة مستحقة الدفع
2,927	786	مستحقات ومطلوبات أخرى
13,784,800	(21,995,568)	صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة التشغيلية
		<u>التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية</u>
13,465,063	30,092,289	متحصلات من وحدات مصدرة
(26,658,950)	(7,838,216)	مدفوعات مقابل وحدات مستردة، بالصافي
(13,193,887)	22,254,073	صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة التمويلية
590,913	258,505	صافي التغير في النقد وما يماثله
115,642	706,555	نقد وما يماثله في بداية السنة
706,555	965,060	نقد وما يماثله في نهاية السنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (17) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

1 معلومات عامة

صندوق البدر للمرابحة بالدولار الأمريكي ("الصندوق") هو صندوق أسواق نقد استثماري مفتوح ومتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية تم إنشاؤه بناءً على اتفاقية بين شركة السعودي الفرنسي كابيتال ("مدير الصندوق") والمستثمرين ("حاملو الوحدات"). بدأ الصندوق عملياته في 14 ربيع الآخر 1418 هـ (الموافق 18 أغسطس 1997).

يهدف الصندوق إلى تحقيق العوائد من خلال الاستثمار في الأدوات المالية الخاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية مع المحافظة على رأس المال وتوفير السيولة.

خلال السنة، حدّث الصندوق الشروط والأحكام الخاصة به بتاريخ 15 ربيع الآخر 1445 هـ (الموافق 30 أكتوبر 2023)، والتي تم اعتمادها من قبل هيئة السوق المالية.

إن مدير ومشغل الصندوق هو شركة السعودي الفرنسي كابيتال، وأمين حفظ الصندوق هو شركة اتش اس بي سي العربية السعودية.

2 الجهات التنظيمية

يخضع الصندوق لأحكام لائحة صناديق الاستثمار ("اللائحة") الصادرة عن هيئة السوق المالية بتاريخ 3 ذي الحجة 1427 هـ (الموافق 24 ديسمبر 2006) والمعدلة بقرار مجلس هيئة السوق المالية بتاريخ 12 رجب 1442 هـ (الموافق 24 فبراير 2021) اعتباراً من 19 رمضان 1442 هـ (الموافق 1 مايو 2021).

3 أسس الإعداد

1-3 بيان الالتزام

أعدت هذه القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

تُعرض الموجودات والمطلوبات في قائمة المركز المالي بحسب ترتيب سيولتها.

يرد في الإيضاح رقم 13 تحليل بشأن الاسترداد أو التسوية خلال 12 شهراً بعد تاريخ التقرير (متداول) وبعد أكثر من 12 شهراً بعد تاريخ التقرير (غير متداول).

2-3 أسس القياس

أعدت هذه القوائم المالية على أساس مبدأ التكلفة التاريخية، باستخدام مبدأ الاستحقاق المحاسبي باستثناء الاستثمارات المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة المقاسة بالقيمة العادلة.

3-3 العملة الوظيفية

تُعرض هذه القوائم المالية بالدولار الأمريكي وهو العملة الوظيفية وعملة العرض للصندوق.

4-3 الاشتراك / الاسترداد

تُقبل طلبات الاشتراك/ الاسترداد في كل يوم عمل. يتم تحديد قيمة محفظة الصندوق يوميًا. يتم تحديد قيمة حقوق الملكية للصندوق لغرض شراء أو بيع الوحدات بقسمة مجموع حقوق الملكية على مجموع عدد وحدات الصندوق القائمة.

4 السياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية

تتوافق السياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية وسياسات إدارة المخاطر المستخدمة في إعداد هذه القوائم المالية. وقد تم تطبيق هذه السياسات بشكلٍ منتظم على كافة السنوات المعروضة ما لم يذكر غير ذلك أدناه.

4 السياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية (تتمة)

الأدوات المالية

الإثبات المبني

يسجل الصندوق أي أصل أو التزام مالي في قائمة المركز المالي فقط عندما يصبح طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

عند الإثبات المبني، يتم قياس الموجودات المالية أو المطلوبات المالية بقيمتها العادلة. وفي حالة الموجودات المالية أو المطلوبات المالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، فتمثل قيمتها العادلة ناقصاً تكاليف المعاملة العائدة مباشرة إلى الاستحواذ على أو إصدار الأصل المالي أو الالتزام المالي قيمة الإثبات المبني. بالنسبة للموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، يتم تسجيل تكاليف المعاملة كمصاريف في قائمة الدخل الشامل.

التصنيف

يصنف الصندوق موجوداته المالية ضمن الفئات التالية:

- القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
- القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- التكلفة المطفأة.

تستند هذه التصنيفات إلى نموذج عمل الصندوق في إدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية.

يقيس الصندوق الأصل المالي بالتكلفة المطفأة عندما يكون الأصل المالي ضمن نموذج عمل يهدف للاحتفاظ بالموجودات بغرض تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، وينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تقتصر على مدفوعات لأصل الدين والفائدة فقط على مبلغ أصل الدين القائم يتم اثبات أي دخل ناتج عن هذه الموجودات باستخدام طريقة الفائدة الفعلي.

بالنسبة للموجودات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة، يتم تسجيل الأرباح والخسائر إما في الربح أو الخسارة أو الدخل الشامل الآخر. بالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية، يعتمد ذلك على ما إذا كان الصندوق قد اختار بشكل غير قابل للإلغاء في وقت الإثبات المبني أن تتم المحاسبة عن استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

يُصنّف الصندوق جميع المطلوبات المالية بأنها مقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي باستثناء المطلوبات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يتم تضمين الربح أو الخسارة من استبعاد الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في قائمة الدخل الشامل ويتم احتسابها على أنها الفرق بين متحصلات المبيعات والقيمة الدفترية قبل الاستبعاد.

حالياً، يتم تسجيل النقد وما يماثله والاستثمارات في إيداعات أسواق المال والصكوك والموجودات الأخرى والذمم الدائنة مقابل الوحدات المستردة وأتعاب الإدارة مستحقة الدفع والمستحقات والمطلوبات الأخرى بالتكلفة المطفأة. يتم تصنيف الاستثمار في الصناديق الاستثمارية المشتركة على أنه بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

إلغاء إثبات الأدوات المالية

يقوم الصندوق بإلغاء إثبات أصل مالي عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من ذلك الأصل، أو عندما يقوم بتحويل الأصل المالي وجميع المخاطر والمزايا المتعلقة بملكية الأصل بصورة جوهرية إلى طرف آخر. إذا لم يتم الصندوق بتحويل أو الاحتفاظ بجميع المخاطر والمزايا المتعلقة بملكية بصورة جوهرية واستمر في السيطرة على الأصل المحوّل، يثبت الصندوق حصته المحتفظ بها في الأصل والالتزام المرتبط به للمبالغ التي قد يتعين عليه سدادها. إذا احتفظ الصندوق بصورة جوهرية بجميع مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي المحوّل، يستمر الصندوق في إثبات الأصل المالي ويقوم أيضاً بإثبات تمويل مضمون للمتحصلات المقبوضة.

يتم إلغاء إثبات المطلوبات المالية عند الوفاء بالالتزام المتعلق بالمطلوبات أو إلغائه أو انقضاء أجله. عندما يتم استبدال التزام مالي حالي بأخر من نفس المفروض بناءً على شروط جديدة مختلفة عن السابقة بشكلٍ جوهري أو عندما يتم تعديل شروط الالتزام الحالي بشكلٍ كامل، تتم معاملة هذا الاستبدال أو التعديل بمثابة إلغاء إثبات للالتزام الأصلي وإثبات لالتزام جديد. ويدرج الفرق بين القيم الدفترية ذات الصلة في قوائم الدخل الشامل.

4 السياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية (تتمة)

مقاصة الأدوات المالية

تُجرى مقاصة للموجودات والمطلوبات المالية وتقيد بالصافي في قائمة المركز المالي عند وجود حق حالي نافذ نظاماً بمقاصة المبالغ المثبتة ويكون هناك نية لتسويتها على الأساس الصافي أو يمكن تحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يقوم الصندوق بتقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبطة بموجوداته المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر على أساس استطلاع المستقبل. تستند الخسارة الائتمانية المتوقعة إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً والخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر. إن الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً تُعد جزءاً من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الناتجة عن حالات التخلف عن السداد المحتملة على أداة مالية في غضون 12 شهراً بعد تاريخ التقرير. ومع ذلك، عندما تكون هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ نشأتها، يستند المخصص إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

الوحدات القابلة للاسترداد

تصنف الوحدات القابلة للاسترداد كأدوات حقوق ملكية عندما:

- تعطي الوحدات القابلة للاسترداد لحامل الوحدات الحق في الحصول على حصة نسبية من صافي موجودات الصندوق في حالة تصفية الصندوق.
 - تكون الوحدات القابلة للاسترداد ضمن فئة أدوات تابعة لكافة الفئات الأخرى للأدوات.
 - تكون كافة الوحدات القابلة للاسترداد ضمن فئة الأدوات التابعة لكافة الفئات الأخرى للأدوات ذات الخصائص المتطابقة.
 - لا تتضمن الوحدات القابلة للاسترداد أي التزامات تعاقدية لدفع النقد أو أصل مالي آخر ما عدا حقوق حاملي الوحدات النسبية في صافي موجودات الصندوق.
 - يكون إجمالي التدفقات النقدية المتوقعة العائدة إلى الوحدات القابلة للاسترداد على مدى عمر الأداة معتمداً بشكل جوهري على الربح أو الخسارة، والتغير في صافي الموجودات المثبتة أو التغير في القيمة العادلة لصافي موجودات الصندوق المثبتة وغير المثبتة على مدى عمر الأداة المالية.
- بالإضافة إلى امتلاك الوحدات القابلة للاسترداد جميع السمات المذكورة أعلاه، يجب ألا يكون لدى الصندوق أي أداة مالية أو عقد آخر يحتوي على ما يلي:
- مجموع تدفقات نقدية يعتمد جوهرياً على الربح أو الخسارة، والتغير في صافي الموجودات المثبتة أو التغير في القيمة العادلة لصافي الموجودات المثبتة وغير المثبتة للصندوق.
 - تأثير تقيد أو تثبيت العائد المتبقي لحاملي الوحدات القابلة للاسترداد جوهرياً.

إن وحدات الصندوق المشاركة القابلة للاسترداد تستوفي مفهوم الأدوات القابلة للبيع المصنفة كأدوات حقوق ملكية بموجب معيار المحاسبة الدولي 32-16 أ - ب وبالتالي يتم تصنيفها كأدوات حقوق ملكية.

يقوم الصندوق باستمرار بتقييم تصنيف الوحدات القابلة للاسترداد. في حال انتهاء جميع خصائص الوحدات القابلة للاسترداد أو عدم استيفاء الشروط الموضحة لئتم تصنيفها كحقوق ملكية، يقوم الصندوق بإعادة تصنيفها كمطلوبات مالية وقياسها بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التصنيف مع أية فروقات من القيمة الدفترية السابقة المثبتة في الموجودات العائدة إلى حاملي الوحدات. إذا شملت لاحقاً الوحدات القابلة للاسترداد على كافة الخصائص واستوفت الشروط الموضحة لئتم تصنيفها كحقوق ملكية، فسيعيد الصندوق تصنيفها كأدوات حقوق الملكية وقياسها بالقيمة الدفترية للمطلوبات في تاريخ إعادة التصنيف.

تتم المحاسبة عن إصدار الوحدات القابلة للاسترداد والاستحواذ عليها وإلغائها كمعاملات حقوق ملكية.

لا يتم إثبات أي أرباح أو خسائر في قائمة الدخل الشامل على شراء أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية للصندوق.

4 السياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية (تتمة)

قياس القيمة العادلة

إن القيمة العادلة هي السعر الذي يمكن قبضه من بيع أصل أو يتم دفعه لتحويل التزام في معاملة نظامية بين أطراف مشاركين في السوق وذلك في تاريخ القياس. ويستند قياس القيمة العادلة على افتراض بأن عملية بيع الأصل أو تحويل الالتزام تمت إما:

- في السوق الرئيسية للأصل أو الالتزام.
- في حال غياب سوق رئيسية، في أكثر الأسواق أفضلية للأصل أو الالتزام

يتم قياس القيمة العادلة لأصل أو التزام باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، بافتراض أن المشاركين في السوق يعملون لتحقيق أفضل مصالحهم.

يراعي قياس القيمة العادلة لأصل ما غير مالي قدرة المشاركين في السوق على تكوين منافع اقتصادية باستخدام الأصل بأعلى وأفضل منفعة أو بيعه لأحد المشاركين الآخرين في السوق بحيث يستخدمه بأعلى وأفضل منفعة.

يستخدم الصندوق أساليب تقييم تتلاءم مع الظروف وتتوافر لها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة مع زيادة استخدام المدخلات التي يمكن رصدها ذات العلاقة وتقليل استخدام المدخلات التي لا يمكن رصدها.

تُصنف جميع الموجودات والمطلوبات المقاسة بالقيمة العادلة أو المفصح عنها في القوائم المالية ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، على النحو المبين أدناه، استناداً إلى أدنى مستوى من المدخلات الهامة لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى 1 - أسعار السوق المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المماثلة.
- المستوى 2 - أساليب التقييم التي يمكن فيها رصد أقل قدر من المدخلات الهامة لقياس القيمة العادلة، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
- المستوى 3 - أساليب التقييم التي لا يمكن فيها رصد أقل قدر من المدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المثبتة في القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل متكرر، يقرر الصندوق ما إذا كان قد حدث تحويلات بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف (بناءً على أقل قدر من المدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل سنة تقرير.

في تاريخ كل تقرير، يقوم الصندوق بتحليل الحركات في قيم الموجودات والمطلوبات التي يلزم إعادة قياسها أو إعادة تقييمها وفقاً للسياسات المحاسبية للصندوق.

ولغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قام الصندوق بتحديد فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الأصل أو الالتزام والتسلسل الهرمي لمستويات قياس القيمة العادلة المذكورة أعلاه. إن الإفصاحات المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة أو التي تم الإفصاح عن القيمة العادلة لها تمت مناقشتها في الإفصاح رقم 12.

المحاسبة في تاريخ التداول

يتبع الصندوق المحاسبة في تاريخ التداول لجميع عمليات إيداع أدوات أسواق المال وشراء الصكوك ومبيعات الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (أي التاريخ الذي يلتزم فيه الصندوق بإيداع أو شراء أو بيع الموجودات).

نقد وما يماثله

يشمل النقد وما يماثله الحسابات التي يُحتفظ بها لدى البنك السعودي الفرنسي ("البنك") وأمين الحفظ.

4 السياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية (تتمة)

مخصصات

يتم إثبات المخصصات عندما يترتب على الصندوق التزام قائم (نظامي أو ضمني) من حدث سابق، ويكون من المرجح أن يتم تسوية تكاليف الالتزام وقياسها بشكل موثوق. إذا كان تأثير القيمة الزمنية للنقود جوهرياً، يتم خصم المخصصات باستخدام معدل الخصم الحالي قبل الضريبة الذي يعكس، حيثما يقتضي الأمر، المخاطر المتعلقة بالالتزام. وعند استخدام الخصم يتم إثبات الزيادة في المخصص نتيجة مرور الوقت كتكاليف تمويل.

عندما يكون من المتوقع استرداد بعض أو كامل المنافع الاقتصادية المطلوبة لتسوية المخصص من طرف خارجي، يتم إثبات الذمم المدينة على أنها موجودات عندما يكون قبضها مؤكداً فعلياً وتكون هناك إمكانية لقياس مبالغ الذمم المدينة.

مصاريف مستحقة وذمم دائنة أخرى

تُثبت المطلوبات بالمبالغ مستحقة الدفع في المستقبل مقابل البضائع أو الخدمات المستلمة، سواء تم إصدار فواتير بها من قبل الموردين أو لا؛ ويتم إثباتها مبدئياً بالقيمة العادلة ويتم إثباتها لاحقاً بالتكلفة المطفأة.

إن القيمة غير المخصومة لكافة المطلوبات المالية للصندوق في تاريخ التقرير مقارنة بقيمتها الدفترية والتي سيتم تسويتها خلال سنة واحدة من تاريخ التقرير، وبالتالي، لا يتم إثبات المطلوبات المذكورة بالتكلفة المطفأة.

أتعاب إدارة

يستحق دفع أتعاب إدارة الصندوق بسعر متفق عليه مع مدير الصندوق. يتقاضى مدير الصندوق أتعاب إدارة حتى 0.25٪ سنوياً بالإضافة إلى ضريبة القيمة المضافة المطبقة لصافي قيمة الموجودات المستحقة يومياً وتدفع على أساس شهري.

مصاريف

يتم قياس وإثبات المصاريف على أساس الاستحقاق في السنة المحاسبية التي يتم تكبدها فيها.

زكاة وضريبة دخل

الزكاة وضريبة الدخل على مستوى الصندوق هي التزام على حاملي الوحدات، ولا يُرصد لها أي مخصص في هذه القوائم المالية.

قيمة حقوق الملكية للوحدة الواحدة

يتم احتساب قيمة حقوق الملكية للوحدة المفصح عنها في قائمة المركز المالي بقسمة موجودات الصندوق على عدد الوحدات المصدرة في نهاية السنة.

تحويل عملات أجنبية

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي على أساس سعر الصرف السائد في تواريخ المعاملات.

يتم إدراج أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية الناشئة عن التحويل في الربح أو الخسارة. تتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المقومة بعملات أجنبية إلى الدولار الأمريكي بسعر الصرف السائد في تاريخ التقرير.

يتم إثبات فروق العملات الأجنبية الناشئة عن إعادة التحويل في قائمة الدخل الشامل كصافي خسائر صرف العملات الأجنبية، باستثناء تلك الناشئة عن أدوات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، والتي يتم إثباتها كأحد مكونات صافي الربح من الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

5 تقديرات وأحكام وافتراضات محاسبية هامة

يتطلب إعداد القوائم المالية، أن يقوم مدير الصندوق بوضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المسجلة للموجودات والمطلوبات والدخل والمصاريف. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات. يتم فحص التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بشكل مستمر. يتم إثبات التعديلات على التقديرات المحاسبية في السنة التي يتم تعديل التقديرات فيها وفي أي سنوات مستقبلية متأثرة بها.

الأحكام

مبدأ الاستمرارية

أجرى مدير الصندوق تقييمًا لقدرة الصندوق على الاستمرار في أعماله، وهو على قناعة بأن الصندوق لديه الموارد للاستمرار في العمل في المستقبل المنظور. علاوةً على ذلك، فإن مدير الصندوق ليس على علم بوجود أي حالة من عدم التأكد الجوهرية التي قد تضيء شكا حول قدرة الصندوق على الاستمرار في أعماله. ولذلك، يستمر إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

تصنيف الوحدات كحقوق ملكية مقابل التزامات (راجع الإيضاح 4 للتعرف على السياسة المحاسبية وأساس القياس)

تقديرات

قياس القيمة العادلة (راجع الإيضاح 4 للتعرف على السياسة المحاسبية وأساس القياس)

انخفاض قيمة الموجودات المالية (راجع الإيضاح 4 للتعرف على السياسة المحاسبية وأساس القياس)

6 المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة

المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة التي طُبِّقها الصندوق

تم تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي الجديدة والمعدلة التالية، والتي أصبحت سارية المفعول للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023. لم يكن لتطبيق هذه المعايير الدولية للتقرير المالي الجديدة المعدلة أي تأثير جوهري على المبالغ المدرجة للسنوات الحالية والسابقة.

المعيار والتفسير والتعديلات	الوصف	تاريخ السريان
الإفصاح عن السياسات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 وبيان الممارسة رقم 2 في ضوء المعايير الدولية للتقرير المالي	قام مجلس معايير المحاسبة الدولي بتعديل معيار المحاسبة الدولي رقم 1 "عرض القوائم المالية" لمطالبة المنشآت بالإفصاح عن السياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية بدلاً من السياسات المحاسبية الهامة. تحدد التعديلات ماهية "المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية" (وهي المعلومات التي، عند النظر إليها مع المعلومات الأخرى المدرجة في القوائم المالية للمنشأة، يمكن التوقع بشكل معقول أن تؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون الرئيسيون للقوائم المالية للأغراض العامة على أساس تلك القوائم المالية) وتشرح كيفية تحديد متى تكون معلومات السياسات المحاسبية ذات أهمية نسبية؛ وتوضح كذلك أن المعلومات التي ليست ذات أهمية نسبية عن السياسات المحاسبية لا تحتاج إلى الإفصاح عنها. إذا تم الإفصاح عنها، فلا يجب إخفاء المعلومات المحاسبية ذات الأهمية النسبية.	1 يناير 2023
لدعم هذا التعديل، قام مجلس معايير المحاسبة الدولي أيضاً بتعديل بيان الممارسة رقم 2 في ضوء المعايير الدولية للتقرير المالي "إصدار أحكام الأهمية النسبية" لتوفير إرشادات حول كيفية تطبيق مفهوم الأهمية النسبية على الإفصاحات عن السياسات المحاسبية.		
تعريف التقديرات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 8	يوضح التعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم 8 "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"، كيف يجب على الشركات التمييز بين التغيرات في السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية. يعد هذا التمييز مهماً لأن التغيرات في التقديرات المحاسبية يتم تطبيقها بأثر مستقبلي على المعاملات المستقبلية والأحداث المستقبلية الأخرى، بينما يتم تطبيق التغيرات في السياسات المحاسبية بشكل عام بأثر رجعي على المعاملات السابقة والأحداث الماضية الأخرى وكذلك الفترة الحالية.	1 يناير 2023
المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 17 "عقود التأمين"	يحل هذا المعيار محل المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 4، والذي يسمح بمجموعة واسعة من الممارسات في المحاسبة عن عقود التأمين.	1 يناير 2023
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 12	الضريبة المؤجلة المتعلقة بالموجودات والمطلوبات الناشئة من معاملة واحدة - تتطلب هذه التعديلات من الشركات أن تُثبت الضريبة المؤجلة على المعاملات التي، عند الإثبات المبدئي، يُنتج عنها مبالغ متساوية من الفروقات المؤقتة القابلة للخصم والخاضعة للضريبة.	1 يناير 2023
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 12	الإصلاح الضريبي العالمي: القواعد النموذجية للركيزة الثانية - تمنح هذه التعديلات الشركات إعفاء مؤقتاً من المحاسبة عن الضرائب المؤجلة الناشئة عن الإصلاح الضريبي العالمي التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. كما تتضمن التعديلات متطلبات الإفصاح المستهدفة للشركات المتأثرة.	1 يناير 2023

6 المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة (تتمة)

المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة التي لم تصبح سارية بعد ولم تُطبق مُبَكَّرًا

فيما يلي قائمة المعايير والتفسيرات والصادرة التي يتوقع الصندوق بشكل معقول تطبيقها في المستقبل. ويعتزم الصندوق تطبيق هذه المعايير عندما تصبح سارية المفعول. وليس من المتوقع أن يكون لهذه التعديلات والمعايير أي أثر على القوائم المالية للصندوق.

المعيار والتفسير والتعديلات	الوصف	تاريخ السريان
تعديل على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 - عقود الإيجار على أساس البيع وإعادة التأجير	تتضمن هذه التعديلات متطلبات معاملات البيع وإعادة التأجير في المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 لشرح كيفية محاسبة المنشأة عن البيع وإعادة التأجير بعد تاريخ المعاملة. من المرجح أن تتأثر معاملات البيع وإعادة التأجير التي تكون فيها بعض أو كل مدفوعات الإيجار عبارة عن مدفوعات إيجار متغيرة ولا تعتمد على مؤشر أو معدل.	1 يناير 2024
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 7 والمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 7 حول ترتيبات تمويل الموردين	تتطلب هذه التعديلات إفصاحات لتعزيز شفافية ترتيبات تمويل الموردين وتأثيراتها على مطلوبات الشركة والتدفقات النقدية وتعرضها لمخاطر السيولة. إن متطلبات الإفصاح هي استجابة مجلس معايير المحاسبة الدولي لمخاوف المستثمرين من أن بعض ترتيبات تمويل موردي الشركات غير مرئية بشكل كاف، مما يعيق تحليل المستثمرين.	1 يناير 2024
تعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 - المطلوبات غير المتداولة مع التعهدات	توضح هذه التعديلات كيفية تأثير الشروط التي يجب أن تلتزم بها المنشأة خلال اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير على تصنيف المطلوبات. تهدف التعديلات أيضاً إلى تحسين المعلومات التي تقدمها المنشأة فيما يتعلق بالمطلوبات الخاضعة لهذه الشروط.	1 يناير 2024
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 21 - عدم قابلية صرف العملات	تتأثر المنشأة بالتعديلات عندما يكون لديها معاملة أو عملية بعملة أجنبية غير قابلة للصرف إلى عملة أخرى في تاريخ القياس لغرض محدد. تكون العملة قابلة للصرف عندما تكون هناك قدرة على الحصول على العملة الأخرى (مع تأخير إداري عادي)، وتتم المعاملة من خلال آلية السوق أو الصرف التي تخلق حقوقاً والتزامات واجبة النفاذ.	1 يناير 2025

7 نقد وما يماثله

كما في 31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	كما في 31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي	
685,752	443,327	أرصدة بنكية (انظر أدناه)
20,803	521,733	نقد لدى أمين الحفظ
706,555	965,060	

تمثل الأرصدة البنكية النقد في الحساب الجاري لدى البنك السعودي الفرنسي (إيضاح 10).

أجرى مدير الصندوق فحصاً كما يتطلب المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 وبناءً على هذا التقييم، فإن تأثير مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة مقابل القيمة الدفترية للنقد وما يماثله ليس جوهرياً حيث إن الأرصدة محتفظ بها لدى مؤسسات مالية ذات تصنيفات استثمارية ائتمانية، وبالتالي لم يتم إثبات خسارة ائتمانية متوقعة في هذه القوائم المالية.

صندوق البدر للمرابحة بالدولار الأمريكي
(تديره شركة السعودي الفرنسي كابيتال)
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

8 استثمارات

1-8 استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

كما في 31 ديسمبر 2022 ريال سعودي القيمة السوقية	كما في 31 ديسمبر 2022 ريال سعودي التكلفة	كما في 31 ديسمبر 2023 ريال سعودي القيمة السوقية	كما في 31 ديسمبر 2023 ريال سعودي التكلفة
-	-	7,375,050	7,280,912

استثمار في صناديق استثمارية

إن التأثير على حقوق الملكية نتيجة للتغير في القيمة العادلة للاستثمارات كما في 31 ديسمبر 2023 و 31 ديسمبر 2022، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة كما يلي:

كما في 31 ديسمبر 2022	كما في 31 ديسمبر 2023
نسبة التغير التأثير على المحتمل المعقول %	نسبة التغير التأثير على المحتمل المعقول %
-	±1%
-	73,751

استثمار في صناديق استثمارية

2-8 استثمارات مقاسة بالتكلفة المطفأة

تتكون الاستثمارات المقاسة بالتكلفة المطفأة مما يأتي:

كما في 31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	كما في 31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي
18,689,412	32,944,218
1,811,330	3,426,249
20,500,742	36,370,467

إيداعات أسواق المال (انظر الإيضاح "أ" أدناه)
استثمار في صكوك (انظر الإيضاح "ب" أدناه)

(أ) تتكون إيداعات أسواق المال مما يأتي:

كما في 31 ديسمبر 2023

الاستحقاق المتبقي

النسبة من القيمة %	التكلفة دولار أمريكي
18.59	6,124,074
10.51	3,460,829
70.90	23,359,315
100.00	32,944,218

حتى شهر واحد

1 - 3 أشهر

3 - 6 أشهر

كما في 31 ديسمبر 2022

الاستحقاق المتبقي

النسبة من القيمة %	التكلفة دولار أمريكي
46.50	8,691,257
49.75	9,297,968
3.75	700,187
100.00	18,689,412

حتى شهر واحد

1 - 3 أشهر

3 - 6 أشهر

تحمل هذه الإيداعات أرباحاً تتراوح نسبتها من 5.60% إلى 6.80% (2022: 2.8% إلى 4.8%).

صندوق البدر للمرابحة بالدولار الأمريكي
(تديره شركة السعودي الفرنسي كابيتال)
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

8 استثمارات (تتمة)

2-8 استثمارات مقاسة بالتكلفة المطفأة (تتمة)

(ب) فيما يلي القيمة الدفترية للصكوك:

كما في 31 ديسمبر 2022			كما في 31 ديسمبر 2023			
المجموع	غير مدرجة	مدرجة	المجموع	غير مدرجة	مدرجة	
510,441	-	510,441	3,142,859	2,351,888	790,971	سعر ثابت
1,300,889	1,300,889	-	283,390	-	283,390	سعر متغير
1,811,330	1,300,889	510,441	3,426,249	2,351,888	1,074,361	المجموع

تحمل هذه الصكوك أرباحاً تتراوح بين 3.50% إلى 8.35% (2022: 3.94% إلى 7.13%). تبلغ القيمة العادلة للاستثمارات المذكورة أعلاه في الصكوك كما في 31 ديسمبر 2023 مبلغ 3.38 مليون دولار أمريكي (2022: 1.77 مليون دولار أمريكي).

إن تكوين الاستثمار في الصكوك حسب الاستحقاق كما في نهاية كل سنة مبين أدناه:

كما في 31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	كما في 31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي	
1,811,330	3,426,249	3 - 5 سنوات
1,811,330	3,426,249	

أجرى مدير الصندوق فحصاً كما يتطلب المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9. بناءً على التقييم؛ يعتقد مدير الصندوق أنه لا توجد خسارة جوهرية للانخفاض في القيمة مقابل القيمة الدفترية لصافي الاستثمار المقاس بالتكلفة المطفأة في تاريخ التقرير.

9 إيرادات عمولة خاصة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي	
584,389	1,097,658	إيرادات من إيداعات أسواق المال
23,801	155,384	إيرادات من استثمار في صكوك
608,190	1,253,042	

10 معاملات مع أطراف ذات علاقة

تعتبر الأطراف ذات علاقة إذا كان لدى أحد الأطراف القدرة على السيطرة على الطرف الآخر أو يمارس نفوذاً جوهرياً على الطرف الآخر في اتخاذ القرارات المالية أو التشغيلية. عند النظر في كل علاقة محتملة مع الأطراف ذات العلاقة، يتم توجيه الانتباه إلى جوهر العلاقة، وليس الشكل النظامي فقط.

تشمل الأطراف ذات العلاقة شركة السعودي الفرنسي كابيتال ("مدير الصندوق") والبنك السعودي الفرنسي (البنك ومساهم مدير الصندوق) ومجلس إدارة الصندوق والشركات الشقيقة لمدير الصندوق والصناديق التي يديرها مدير الصندوق.

يتعامل الصندوق، في سياق أنشطته الاعتيادية، مع أطراف ذات علاقة.

يدفع الصندوق لمدير الصندوق أتعاب إدارة تحتسب بنسبة سنوية تصل إلى 0.25% سنوياً بالإضافة إلى الضرائب المطبقة المحسوبة على مجموع صافي قيمة الموجودات على أساس يومي. تهدف الأتعاب إلى تعويض مدير الصندوق عن إدارة الصندوق والإشراف عليه.

صندوق البدر للمرابحة بالدولار الأمريكي
(تديره شركة السعودي الفرنسي كابيتال)
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

10 معاملات مع أطراف ذات علاقة

فيما يلي المعاملات والأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة للسنتين المنتهيتين:

الطرف ذو العلاقة	طبيعة المعاملات	مبالغ (مصاريف) // إيرادات المعاملات		أرصدة مدينة / (دائنة)	
		للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022	كما في 31 ديسمبر 2023	كما في 31 ديسمبر 2022
		دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
شركة السعودي الفرنسي كابيتال	أتعاب إدارة	(76,372)	(94,285)	(9,469)	(4,788)
مجلس الإدارة	تعويضات سنوية	(449)	(624)	-	-
البنك السعودي الفرنسي	أرصدة بنكية	-	-	443,327	685,752

إن الوحدات المصدرة كما في 31 ديسمبر 2023 تتضمن 5.686.8102 وحدة مملوكة من قبل موظفي البنك السعودي الفرنسي وشركة السعودي الفرنسي كابيتال (31 ديسمبر 2022: 11.527 وحدة).

11 مصاريف أخرى

إيضاح	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023		للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022	
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أتعاب مراجعة	9,240	9,240	7,543	5,313
رسوم حفظ	2,088	2,011	1,689	2,008
رسوم هيئة السوق المالية	624	449	39,847	10,580
رسوم التسجيل في تداول	39,847	10,580	61,031	29,601
أتعاب أعضاء مجلس الإدارة	61,031	29,601		
أخرى				

12 القيمة العادلة للأدوات المالية

تحديد القيمة العادلة والتسلسل الهرمي للقيمة العادلة

تتكون الموجودات المالية للصندوق من أرصدة بنكية واستثمارات مقاسة بالتكلفة المطفأة ومصاريف مدفوعة مقدماً وذمم مدينة أخرى واستثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. تتكون المطلوبات المالية للصندوق من أتعاب إدارة مستحقة الدفع والمستحقات والمطلوبات الأخرى وذمم دائنة مقابل استردادات الوحدات.

لا تختلف القيم العادلة للأدوات المالية اختلافاً جوهرياً عن القيم الدفترية المدرجة في القوائم المالية بسبب قصر مدة الأدوات المالية الجوهرية باستثناء الصكوك المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة والتي تم الإفصاح عن القيمة العادلة لها في الإيضاح رقم 8 حول هذه البيانات المالية.

12 القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

تحديد القيمة العادلة والتسلسل الهرمي للقيمة العادلة (تتمة)

يعرض الجدول التالي القيمة الدفترية والقيم العادلة للموجودات المالية، بما في ذلك مستوياتها في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة للأدوات المالية التي تُقاس بالقيمة العادلة. تستند القيمة العادلة للاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إلى الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة؛ ولذلك، فهي تُصنف ضمن المستوى 1.

القيم العادلة				القيمة الدفترية دولار أمريكي
المجموع	المستوى 3 دولار أمريكي	المستوى 2 دولار أمريكي	المستوى 1 دولار أمريكي	
7,375,050	-	-	7,375,050	7,375,050

كما في 31 ديسمبر 2023
استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة
من خلال الربح أو الخسارة

-	-	-	-	-
---	---	---	---	---

كما في 31 ديسمبر 2022
استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة
من خلال الربح أو الخسارة

لا يتضمن الجدول أعلاه معلومات حول القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة، حيث أن القيمة الدفترية تمثل تقديراً تقريبياً معقولاً للقيمة العادلة باستثناء الصكوك المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة والتي تم الإفصاح عن قيمتها العادلة في الإيضاح رقم 8 حول هذه القوائم المالية. لا تختلف القيم العادلة للأدوات المالية بصورة جوهرية عن القيم الدفترية المدرجة في القوائم المالية بسبب قصر مدة الأدوات المالية الجوهرية.

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، لم تكن هناك تحويلات بين المستوى 1 والمستوى 2 لقياس القيمة العادلة، ولم يتم إجراء تحويلات من أو إلى المستوى 3 لقياس القيمة العادلة.

13 الاستحقاق للموجودات والمطلوبات

يقدم الجدول المعروض أدناه تحليلاً للموجودات والمطلوبات، مصنفة حسب الجداول الزمنية المتوقعة للاسترداد أو التسوية. بالإضافة إلى ذلك، تتوافق تواريخ الاستحقاق المدرجة مع آجال الاستحقاق التعاقدية لهذه الموجودات والمطلوبات.

المجموع دولار أمريكي	بعد 12 شهراً دولار أمريكي	خلال 12 شهراً دولار أمريكي	
		خلال 12 شهراً دولار أمريكي	بعد 12 شهراً دولار أمريكي
965,060	-	965,060	-
7,375,050	-	7,375,050	-
36,370,467	3,426,249	32,944,218	-
175,659	-	175,659	-
44,886,236	3,426,249	34,084,937	-
9,469	-	9,469	-
9,941	-	9,941	-
19,410	-	19,410	-

كما في 31 ديسمبر 2023

الموجودات

نقد وما يماثله
استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
استثمارات مقاسة بالتكلفة المطفأة
موجودات أخرى
مجموع الموجودات

المطلوبات

أتعاب إدارة مستحقة الدفع
مستحقات ومطلوبات أخرى
مجموع المطلوبات

13 الاستحقاق للموجودات والمطلوبات (تتمة)

المجموع دولار أمريكي	بعد 12 شهرًا دولار أمريكي	خلال 12 شهرًا دولار أمريكي	كما في 31 ديسمبر 2022
			الموجودات
706,555	-	706,555	نقد وما يماثله
18,689,412	1,811,330	20,500,742	استثمارات مقاسة بالتكلفة المطفأة
175,659	-	175,659	موجودات أخرى
19,571,626	1,811,330	21,382,956	مجموع الموجودات
			المطلوبات
23,475	-	23,475	ذمم دائنة مقابل وحدات مستردة
4,788	-	4,788	أتعاب إدارة مستحقة الدفع
9,155	-	9,155	مستحقات ومطلوبات أخرى
37,418	-	37,418	مجموع المطلوبات

14 أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية

مقدمة

إن هدف الصندوق من إدارة المخاطر هو حماية القيمة لحاملي الوحدات. تعتبر المخاطر ملازمة لأنشطة الصندوق وتدار من خلال إجراءات مستمرة من تحديد المخاطر والقياس والمراقبة. تتسم عملية إدارة المخاطر بالأهمية للربحية المستمرة للصندوق. يتعرض الصندوق لمخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة الناشئة عن الأدوات المالية التي يمتلكها.

إدارة المخاطر

يعتبر مدير الصندوق مسؤولاً بشكل أساسي عن تحديد المخاطر ومراقبتها.

نظام قياس المخاطر والتقرير

تم إعداد مراقبة المخاطر والتحكم فيها بشكل أساسي ليتم إجراؤها بناءً على الحدود المعتمدة من قبل لجنة الائتمان التابعة لمدير الصندوق بناءً على توصية قسم إدارة المخاطر لدى مدير الصندوق، التي تُجري تقييمًا مستقلًا. تعكس هذه الحدود استراتيجية العمل، والجدارة الائتمانية للطرف المقابل، وبيئة السوق للصندوق. بالإضافة إلى ذلك، تقوم إدارة الالتزام التابعة لمدير الصندوق بمراقبة التعرضات مقابل الحدود المعتمدة.

تخفيف المخاطر

إنَّ إرشادات الاستثمار الخاصة بالصندوق على النحو المحدد في الشروط والأحكام ومذكرة المعلومات وصحيفة الوقائع، تُحدِّد استراتيجياته العامة للأعمال، ومدى تحمُّله للمخاطر، وفلسفة الإدارة العامة للمخاطر.

مخاطر التركيز

يُشير التركيز إلى الحساسية النسبية لأداء الصندوق تجاه التطورات التي تؤثر على طرفٍ مقابل واحد، أو مجموعة من الأطراف المقابلة، أو موقع جغرافي معين. تنشأ تركيزات المخاطر عند إبرام عدد من الأدوات المالية أو العقود مع نفس الطرف المقابل، أو عند اشتراك عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة أعمال مشابهة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو عندما يكون لديهم خصائص اقتصادية مشابهة يمكن أن تؤدي إلى تأثير قدرتهم على الوفاء بالالتزامات التعاقدية بشكلٍ مشابه جراء التغييرات في الأوضاع الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. قد تنشأ تركيزات مخاطر السيولة عن شروط السداد المتعلقة بالمطلوبات المالية أو مصادر تسهيلات الاقتراض أو الاعتماد على سوق معينة يتم فيها تحقيق الموجودات السائلة. وقد تنشأ تركيزات مخاطر صرف العملات الأجنبية إذا كان لدى الصندوق صافي مركز مالي مفتوح بعملة أجنبية واحدة أو صافي إجمالي مراكز مفتوحة بعدة عملات تميل إلى الحركة معًا.

من أجل تجنب التركيز المفرط للمخاطر، تتضمن سياسات وإجراءات الصندوق إرشادات للتركيز على الحفاظ على محفظة بناءً على حدود الطرف المقابل المعتمدة من قبل لجنة الائتمان بناءً على توصية قسم إدارة المخاطر.

14 أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية (تتمة)

مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان عدم مقدرة طرف ما على الوفاء بالتزاماته بشأن أداة مالية، مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية. لا يوجد لدى الصندوق نظام تصنيف داخلي رسمي. تتم إدارة مخاطر الائتمان من خلال مراقبة المخاطر الائتمانية ووضع حدود ائتمان للمعاملات مع أطراف مقابلة محددة وتقويم الملاءة الائتمانية للأطراف المقابلة بصورة مستمرة.

يسعى مدير الصندوق للحد من مخاطر الائتمان من خلال مراقبة التعرض لمخاطر الائتمان والتصنيفات الائتمانية والتعامل مع الأطراف المقابلة ذات السمعة الجيدة.

يعرض الجدول أدناه الحد الأقصى لتعرض الصندوق لمخاطر الائتمان لمكونات قائمة المركز المالي.

كما في 31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	كما في 31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي	
706,555	965,060	نقد وما يماثله
-	7,375,050	استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
20,500,742	36,370,467	استثمارات مقاسة بالتكلفة المطفأة
175,659	175,659	موجودات أخرى
21,382,956	44,886,236	

مخاطر السوق

تمثل مخاطر السوق المخاطر الناتجة عن تأثير التغيرات في أسعار السوق، مثل أسعار صرف العملات الأجنبية، ومخاطر أسعار الأسهم، ومخاطر سعر الفائدة، على الدخل أو التدفقات النقدية للصندوق. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق يتمثل في إدارة ومراقبة التعرضات لمخاطر السوق ضمن مستويات مقبولة مع تعظيم العائد.

(1) مخاطر الأسعار

تمثل مخاطر الأسعار المخاطر الناتجة عن تقلب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار السوق. يحلل الإيضاح رقم 8 حول القوائم المالية الأثر على الربح أو الخسارة نتيجة للتغير بنسبة 1٪ في أسعار محفظة الاستثمار.

(2) مخاطر سعر الفائدة

مخاطر سعر الفائدة هي مخاطر تقلب قيمة التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية أو القيمة العادلة للأدوات المالية ذات السندات الثابتة بسبب التغيرات في أسعار الفائدة في السوق. يخضع الصندوق لمخاطر سعر الفائدة على موجوداته التي تحمل فائدة، بما في ذلك الاستثمارات المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة. لا يحتسب الصندوق أي موجودات مالية تحمل فائدة بسعر ثابت بالقيمة العادلة، وبالتالي، فإن تغيير أسعار الفائدة في تاريخ التقرير لن يكون له أي تأثير على القوائم المالية. يتعرض الصندوق لمخاطر سعر الفائدة على التدفقات النقدية للاستثمارات ذات المعدل المتغير المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة. سيؤدي التغير بمقدار مائة نقطة أساس في سعر الفائدة مع ثبات جميع العوامل الأخرى إلى زيادة/ نقص إيرادات العمولة الخاصة بمبلغ 1.201 دولار أمريكي (2022: 2.393 دولار أمريكي).

(3) مخاطر العملة

مخاطر العملة هي مخاطر تقلب قيمة الأداة المالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. إن الموجودات المالية للصندوق، أي النقد، والاستثمارات المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة، والاستثمارات المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والذمم المدينة الأخرى، مقومة بالدولار الأمريكي. ومع ذلك، فإن الاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة وبعض المطلوبات المالية مقومة بالريال السعودي. نظرًا لأن الريال السعودي مربوط بالدولار الأمريكي، فإن الصندوق غير معرض لمخاطر جوهريّة للعملة لموجوداته ومطلوباته المالية.

14 أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية (تتمة)

مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي أن يواجه الصندوق صعوبات في توليد السيولة اللازمة للوفاء بالارتباطات المتعلقة بالمطلوبات المالية التي يتم تسويتها من خلال تقديم النقد أو موجودات مالية أخرى.

تنص شروط وأحكام الصندوق على مدة الاشتراكات واسترداد الوحدات، وبالتالي، فهو معرض لمخاطر السيولة المتمثلة في الوفاء باستردادات حاملي الوحدات. تعتبر الأوراق المالية للصندوق (أدوات أسواق المال والاستثمار في صكوك) قابلة للتحقق، حيث يمكن استرداد الأوراق المالية المذكورة عند الاقتضاء (عن طريق الإنهاء المبكر و/أو الاستحقاق المسبق). يراقب مدير الصندوق متطلبات السيولة بشكل منتظم، ويسعى لضمان توفر أموال كافية للوفاء بأي ارتباطات عند نشأتها.

بالإضافة إلى ما سبق، يمكن للصندوق الاستفادة من تسهيل السحب البنكي على المكشوف الذي عرضه مدير الصندوق للوفاء بمتطلبات السيولة.

إن القيمة غير المخصومة لكافة المطلوبات المالية للصندوق في تاريخ التقرير مقارنة بقيمتها الدفترية وتسدد بالكامل خلال سنة من تاريخ التقرير.

15 آخر يوم تقييم

كان آخر يوم تقييم للسنة لغرض إعداد القوائم المالية هو 31 ديسمبر 2023 (31 ديسمبر 2022: 31 ديسمبر 2022).

16 تقديم إقرار المعلومات الزكوية

تنص المادة (3) من قواعد جباية الزكاة من المستثمرين في الصناديق الاستثمارية أو صناديق الاستثمار العقارية، على إلزام جميع الصناديق الاستثمارية التي وافقت هيئة السوق المالية على تأسيسها بعد تاريخ نفاذ القواعد (1 يناير 2023) التسجيل لدى هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ("الهيئة") لأغراض الزكاة، وذلك قبل نهاية السنة المالية الأولى من الموافقة على تأسيسها وتقديم إقرار معلومات زكوية خلال 120 يوماً من نهاية السنة المالية. حصل الصندوق على شهادة تسجيله رقم 3119560631 من الهيئة بتاريخ 29 جمادى الأولى 1445 هـ (الموافق 13 ديسمبر 2023). سيقوم الصندوق بتقديم إقرار المعلومات الزكوية في موعده.

تبقى مسؤولية إخراج الزكاة على الاستثمار في وحدات الصندوق على عاتق حاملي الوحدات ولا يتحمل الصندوق التزام الزكاة إلى الحد الذي يعتبر فيه حاملي الوحدات من المكلفين بالزكاة وفقاً لأحكام الزكاة.

17 الموافقة على القوائم المالية

تم اعتماد هذه القوائم المالية والموافقة على إصدارها من قبل مجلس إدارة الصندوق بتاريخ 4 رمضان 1445 هـ (الموافق 14 مارس 2024).